2000-12-0001-R

الموازنة قبل الأعياد ومراسيم التنصت

تتمة المنشور في الصفحة ٣

وعلى الحريات، فالمصلحة الوطنية تعني العيش الرغد للمواطنين، وتعني كرامتهم على أرضهم، وتعني عملهم بشتى السبل المتاحة للتلاؤم مع محيطهم العربي الذي يحفظ تماسكهم، ويفتح مجالات واسعة لازدهارهم في الحاضر والمستقبل. وقد جربنا مصادمة المحيط، كما جربنا التعاون والتنسيق معه، فأدت المصادمة الى عزلة وسوء تفاهم وانقسامات داخلية، بينما قاد التعاون والتنسيق الى أجواء رحابة وكرامة وسلم داخلي واعمار.

أما ارتباط النهوض الاقتصادي بالحريات، فعلته انه لا حرية مع الضيق والحاجة والبطالة، والتهافت وراء لقمة العيش، فالاضطراب الاجتماعي والسياسي الناجم عن الازمة الاقتصادية يجعل الاعتبارات الامنية تتقدم على ما عداها، بينما يؤدي الاستقرار المستند الى ازدهار، الى عمل طبيعي ومنتظم للمؤسسات الدستورية. لذلك فان حكومتكم، حكومة النمو والوفاق، عندما جعلت النهوض الاقتصادي واسطة العقد، فلأنها رأت انه السبيل الافضل لصون الحريات، ولتحقيق المصالح الوطنية. ان العمل الاقتصادي النهضوي هو عمل سياسي من الدرجة الاولى، وسيظل هو نهجنا لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية.

لقد كان قرارنا دائما ان ارادة السلام، والسعي في اتجاهه من ضمن الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية، ومن ضمن قرارات الشرعية الدولية. وقد اثبتت احداث الشهرين الاخيرين في فلسطين ان الحكومة الاسرائيلية ما توصلت الى الاقتناع بتنفيذ القرارات الدولية، ومبدأ الارض في مقابل السلام. ويبدو انهم لا يزالون يعتقدون ان العنف ضد المدنيين كاف لحفظ الاستقرار للدولة العبرية، مع الاستمرار في احتلال الارض في فلسطين وسوريا ولبنان. قد تعتقد اسرائيل اننا لا نستطيع الان مواجهة الاحتلال والعنف ضد المدنيين بالحرب، لكنها تعلم بالتأكيد اننا لن نتنازل عن حقنا في ارضنا في لبنان وسوريا وفلسطين.

لقد تحدثت مرارا عن الدور المتغير للدولة، والدور المتجدد لمؤسسات المجتمع الاهلي والمدني، ومؤسسات القطاع الخاص. لذا فان مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وسائر المؤسسات والهيئات المعنية بالهموم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، انما تتكامل في نشاطها مع الحكومة والنظام، وهي الى مساهماتها الكبيرة، جماعات ضغط بالمعنى الايجابي، تؤثر على صانع القرار، وتدعم عمليات التحديث والتطوير في ادارة الشأن العام.

ان اقبال القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع الاهلي والمدني، على العمل والحركة والاستثمار في مجالات كانت قصراً على الدولة، لن يضعف الدولة في اي حال. بل سيمكنها من الانصراف لأداء مهماتها الاساسية المتمثلة في ضمان شروط المنافسة. وتطبيق القوانين، وصون الحريات السياسية والشخصية، ورعاية الشأن الاجتماعي، والاعتناء بمجالات التطوير المستقبلية، وإقامة علاقات سليمة مع العرب والعالم.

أيها الاصدقاء طالعتنا الانباء منذ ايام حول اطلاق المسجونين في سوريا وأنا اتطرق الى الامر لأول مرة لأننا نسمع عن اعداد كبيرة تختلف عما هو موجود في سوريا وهذا الامر يعلم مطلقوه انه غير دقيق ومعالجته بهذا الشكل ستفتح دفاتر الحرب الاهلية كلها، هناك آلاف الشباب الذين فقدوا في الحرب وآلاف الامهات اللواتي فقدن فلذة اكبادهن وهناك الكثير من المآسي في كل بيت من بيوت لبنان ولا يجوز ان نستغل مشاعر الناس ولا يجوز ان نستغل ضعف الاهل تجاه فلذات اكبادهم لأسباب سياسية بعيداً عن الواقع والحقيقة.

ان الاخوان في سوريا قرروا اطلاق كل الذين لديهم من اشخاص قاموا بأعمال ضد الجيش السوري والدولة السورية وهم في حدود الـ٤٥ شخصاً او ما يقل او يزيد عن ذلك بقليل. والكلام على اعداد اكبر بكثير من ذلك المقصود منه اثارة الاحزان واجهاض هذه المحاولة لاقفال هذا الملف. وأرجو من الجميع وأتمنى على العاملين في هذا الامر والذين يدفعون الناس نحو امور تشذ عما تعارفنا عليه في هذا البلد.

ان ملف الحرب قد طوي وهذه البلاد قد عانت وهناك آلاف الشباب من مختلف الطوائف وكلنا يتذكر هنا في بيروت كم شاب فقد بعد حرب عام ١٩٩٣ وهناك الآلاف من العائلات والامهات لا يزلن يبكين ابناءهن الذين فقدوا في ظروف لا نريد العودة اليها فنفتح هذه الامور وهذا الملف بهذه الطريقة التي لا تنفع احداً لأن الجميع اصيب بجروح الحرب والجميع اصيبوا بهذه السهام التي طاولت كل بيت. ونأمل ان يقفل هذا الملف ونضع هذا الأمر خلفنا ونحيي كل من ساهم في اطلاق المواطنين الموجودين في سوريا وعودتهم الى لبنان حيث سيجدون من السلطات اللبنانية كل ما يجب ان تقوم به ضمن القوانين المرعية وضمن الظروف التي عاشوها في المرحلة الماضية.

عذراً لأنني تحدثت في هذه المناسبة لكنني رأيت من واجبي ان اشير الى هذا الموضوع لأنني ارى بوادر استغلال لهذا الامر من جهات عدة جداً وفي هذا الموضوع نعرف لبنان ونعرف اللبنانيين فليس من فئة تستطيع ان تثير موضوعاً حتى تثير فئة اخرى امراً اشد منه وأصعب وندخل في مزايدات نحن في غنى عنها".

النهار ١٢-١٢-٢٠٠٠